مقـــدمـــة

من أبرز المهمات المنوطة بالمركز التربوي للبحوث والإنماء القيام بالدراسات الإحصائية الأساسية المتصلة بمكونات النظام التربوي في لبنان، ومنها قطاعات التعليم ومستوياته وأنواعه. حيث شكل الاستمرار في توفير المعطيات الإحصائية التربوية والتعليمية واستخراج المؤشرات منها على مدى ثلاثين سنة تقريباً، قاعدة أساسية لرصد نقاط الضعف والقوة في نظامنا التربوي، كما شكّلت منطلقا ثميناً لرسم الخطط والاستراتيجيات المستقبلية الرامية إلى تحديث هذا النظام وتفعيله، ما ينعكس إيجاباً على جميع المشاريع التربوية ولا سيما تقييم هيكلية التعليم والمناهج، وتطويرهما باتجاه الاهداف والمرامي المنشودة وكذلك تنمية الموارد البشرية وأدوات التحصيل التعلمي ومستلزماته لتحسين جودة النظام وتقديمه بالصورة الأفضل.

إن المعطيات التي يتضمنها هذا الكتيب، هي كناية عن جداول تبين:

- أعداد التلاميذ في مختلف القطاعات وتوزعهم بحسب الجنس، والعمر، والمراحل التعليمية، والمناطق التربوية والمحافظات.
- أعداد أفراد الهيئة التعليمية في مختلف القطاعات وتوزعهم بحسب الجنس، والمستوى العلمي، والعمر، والمحافظات اللبنانية كافة.
- أعداد المؤسسات التعليمية في مختلف القطاعات وتوزعها الجغرافي وفقاً لمراحل التعليم.
- بعض التحاليل الضرورية لتبيان المميزات الأولية للنظام التربوي في لبنان حيث نضعها بتصرف المهتمين والمعنيين بالشأن التربوي التعلمي بغية الإفادة منها.

إنني أتوجه بالشكر والتقدير إلى الشركاء الأساسيين في المديريات العامة في وزارة التربية والتعليم العالي والمفتشية العامة التربوية والمناطق التربوية، وكذلك إلى المؤسسات والهيئات الرسمية والخاصة التي تسهل تنفيذ المشروع سنوياً، مشيدين بتعاونها معنا لإنجاح هذا العمل وضمان استمراريته.

كما أنوه بالجهود التي بذلها الموظفون والعاملون في دائرة الإحصاء في مكتب البحوث التربوية، وفي وحدة المعلوماتية التربوية في المركز التربوي لإنجاح هذا المشروع الذي تمت مأسسته، خصوصاً في السنوات الأخيرة على أمل الاستمرار في العطاء لأجل خدمة لبنان.

الدكتورة ليلى مليحة

رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء

هذه النشرة: يمكن للأرقام أن تتكلم ولكن!

يشكل إصدار هذه النشرة الإحصائية، منذ أكثر من ثلاثة عقود، المواكبة الأكثر التصاقاً بواقع التربية في لبنان ليس من ناحية الأرقام الخاصة بأعداد التلامذة والطلاب والمعلمين والخريجين والمدارس والمعاهد والجامعات فقط إنما من ناحية المعطيات النوعية أيضاً والتي تسمح بمباشرة قراءة أكثر تعمقاً من تصفّح الأرقام ومقارنتها لتتعامل مع دلالاتها التي يجب ألاّ تغيب عن فطنة الباحث أو الدارس ولا عن انتباه مسؤولي الإدارة التربوية بمستوياتها كافة.

لقد تطورت هذه النشرة لتشمل مزيداً من التقارير الجزئية، ولكن ضرورة المحافظة على دورها كوثيقة سنوية موجهة نحو جمهور عريض من المسؤولين والمهتمين تمنع تحويلها إلى تقرير أكثر تفصيلاً وتحليلاً للمعطيات التربوية الهامة التي يجمعها المركز التربوي سنوياً والتي يتم استخدامها لإصدار أدلة ونشرات وتقارير ودراسات أكثر تخصصية لصالح الإدارة والتخطيط التربوي عامة.

إن العديد من جداول هذه النشرة تستحق التوقف عندها مطولاً ويجب أن تستوقف المسؤولين والمهتمين بالشأن التربوي، ولعل أكثرها أهمية تلك المرتبطة بالموارد البشرية ومؤهلاتها الأكاديمية والمهنية واستخدامها والفروقات الواضحة ما بين قطاعي التعليم الرسمي والخاص لناحية إشغال الشعب والمدارس ونسبة التلاميذ إلى المعلم الفعلي (ص ٣٠- ٤٣- ٤٤-٤٥-٧٦-٤٧-٤٨)

كنا اشرنا في مقدمات النشرات السابقة إلى التقارير المثيرة للاهتمام والقلق في آن وهي تلك التي تفيد عن أعمار الأطفال في مختلف الصفوف والمراحل حيث تبين جداول توزع التلاميذ بحسب العمر والصف أن ظاهرة التأخر المدرسي لأكثر من سنة تطول نسباً عالية من أعداد الأطفال في الصفوف والحلقات كافة بما في ذلك صفوف الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي.

إن قراءة متأنية للمعطيات تبين أن المصدر الأساسي لهذا التأخر هو الرسوب والإعادة وليس التأخر في الالتحاق بالمدرسة، أو الترفيع الميسر الذي تظهر آثاره في ضعف التحصيل التعلمي وتزايد نسبة المتأخرين بشكل كبير عند الانتقال من حلقة إلى أخرى مما يشير إلى وجود مشكلة في التواصل المنهجي والتعليمي بين الحلقات وضعف إنجازات التعليم في الحلقتين الأولى والثانية.

وللتدليل على حجم هذه الظاهرة يكفي الإشارة إلى أن ٣٥ % من طلاب الصف الرابع من مرحلة التعليم الأساسي متأخرون لسنة أو أكثر، ويتوزعون بمستوى تأخرهم عن العمر الوسطي للصف كما يأتي: النصف متأخر سنة، الربع متأخر سنتين، السبع متأخر ثلاث سنوات والباقي (التسع) متأخر أربع سنوات أو أكثر.

إن هذه الظاهرة، المتمركزة بحدة في قطاع التعليم الرسمي وفي مراحل التعليم الأساسي الأكثر حراجة يجب أن تدفع إلى تبني سياسات جريئة وغير تقليدية إن على مستوى المناهج وإعداد المعلمين أو على مستوى الإدارة التربوية والمدرسية.

تجدر الإشارة إلى أن البرامج الأساسية للخطة الوطنية للتعليم للجميع تمحورت حول معالجة جادة لهذه الظاهرة ولكنها، ورغم جهود المراجعة السنوية لمعطياتها كي تبقى مطابقة بأهدافها للحاجات القائمة، لم تعرف طريقها إلى التنفيذ.

وقد أظهرت المراجعات العديدة استقرار ما تظهره النشرات الإحصائية السنوية لناحية استمرار تراجع مساهمة التعليم الرسمي وتراجع الالتحاق بمدارسه وخاصة في مراحل التعليم الأساسي.

لقد كانت حصة التعليم الرسمي ٣٩ % من مجموع الملتحقين بالتعليم العام لسنة ٢٠٠٢/٢٠٠١ وبلغت ٣٥,٦ % في العام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ (أي تراجع نسبي بلغ ٧ % من الملتحقين بالتعليم الرسمي في فترة ٥ سنوات) ولكن هذا التراجع تسارع بشكل ملفت العام الماضي ليصل إلى ٣٣,٢ % (أي تراجع نسبي يبلغ ٧,٧ % ! في سنة واحدة فقط)

والملفت أيضاً إن هذا التراجع الأخير لم يقتصر على مرحلة الروضة والتعليم الأساسي فقط بل نال أيضا من التعليم الثانوي الرسمي الذي تراجع الالتحاق به إلى ٥٠,٢ % (مع تراجع نسبي يبلغ ٦,٧ %) لصالح التعليم الثانوي الخاص.

إن استمرار أزمة ضعف الالتحاق بالتعليم الرسمي، والذي توسع لينال من المرحلة الثانوية، ليس مؤشراً على تعزيز واقع هذا التعليم من وجهة نظر المواطنين الذين تدفعهم أسباب عديدة، قد يكون البعض منها مرتبط بالأوضاع الداخلية التي تعيشها البلاد، إلى التوجه غالباً إلى المؤسسات الخاصة رغم الأزمة الاقتصادية ورغم فائض فرص التعليم في القطاع الرسمي ورغم الدعم الذي خصص في السنوات الأخيرة للملتحقين بهذا التعليم على مستوى مجانية الكتب والإعفاء من الرسوم.

أخيراً، يستحق العمل الدؤوب والمنظم بفعالية عالية الذي تقوم به دائرة الإحصاء في مكتب البحوث التربوية بالتعاون مع وحدة المكننة والمناطق التربوية والمتميز بدرجة رفيعة من الموثوقية والمصداقية المستندة إلى بروتوكولات تدقيق وتحقق ومراجعة عالية الاحتراف، يستحق هذا العمل كل تقدير وتنويه. وما ينتظره القيمون والعاملون على مشروع الإحصاء التربوي في هذا المجال هو أن تتحول النشرات والتقارير التي تصدر عن المركز التربوي للبحوث والإنماء إلى مادة مرجعية تعتمدها الإدارة التربوية في قراءة الواقع الذي تديره لمعرفة مشاكله وحاجاته، نوعها وحجمها، والعمل على المعالجة والتخطيط والتطوير ضمن رؤية رشيدة، مسؤولة ومتكاملة.

رئيس مكتب البحوث التربوية

د. عبد الفتاح خضر